

# تحرك عاجل

## احتجاز ناشط بتهمة "إهانة الرئيس"

لا يزال الناشط المعارض أحمد دومة قيد الاحتجاز منذ 30 إبريل الماضي بتهمة تتضمن "إهانة الرئيس". وعليه فيُحتمل أن يكون الناشط البالغ من العمر 24 عاماً أحد سجناء الرأي.

في 30 إبريل الماضي، حضر أحمد دومة بنفسه إلى مكتب وكيل النائب العام بمدينة طنطا عاصمة محافظة الغربية الواقعة شمال القاهرة. وذلك من أجل الرد على التهم المسندة إليه والتي تتضمن تهمة "إهانة الرئيس" و"نشر شائعات تزعزع الأمن القومي وتضر بالصالح العام". وقد بدأت المحاكمة يوم السبت الخامس من مايو الجاري و تم تأجيل الجلسة إلى يوم الاثنين 13 مايو من الشهر الجاري. و عليه فقد جددت المحكمة حبس أحمد دومة إلى جلسة 13 مايو. وإذا ما تمت إدانته، فيواجه أحمد احتمال الحكم عليه بالحبس مدة تصل إلى ثلاث سنوات وفقاً لأحكام المادتين 102، و179 من قانون العقوبات المصري.

وتستند هذه التهم إلى مداخلات تليفونية أجراها أحمد دومة بتاريخ 25 فبراير مع برنامج يقدمه المذيع وائل الإبراشي على قناة تلفزيون دريم. وخلال المحاكمة، نعت أحمد الرئيس مرسي "بالقاتل" في إشارة إلى مقتل ناشطي المعارضة أثناء الاحتجاجات. وبحسب ما أفاد به محامي أحمد دومة، فتقوم التهم على أساس شكوى تقدم بها أحد الأفراد العاديين من طنطا، وهو من أعضاء حزب الحرية والعدالة الذي ينتمي الرئيس إليه. وزعم صاحب الشكوى أنه قد شعر بالأذى جراء ما شاهده من إهانة توجه بحق الرئيس.

وأخبر محامي أحمد منظمة العفو الدولية أنه وعقب ساعات من الاستجواب في 30 إبريل، قام حوالي 10 من رجال الشرطة باقتياد أحمد دومة إلى وجهة غير معلومة. وتقاوس موظفو مكتب وكيل النائب العام عن إخبار أحمد أو زوجته أو محاميه بقرار احتجازه، أو بطبيعة التهم المسندة إليه، أو مكان الاحتجاز الذي يمكن أن يُنقل إليه. وفي الثاني من مايو، أعلن وكيل النائب العام في طنطا محامي أحمد دومة أن موكله سوف يُوقف على سبيل الحبس الاحتياطي في سجن دمنهور الواقع على بعد 160 كلم شمال غرب القاهرة. وفي اليوم نفسه، أعلن الناطق باسم مكتب النائب العام أن أحمد دومة محتجز مدة أربعة أيام على ذمة التحقيق، وأنه سوف يتم إحالته إلى محكمة جُرح طنطا للبدء بمحاكمته.

ويعتري منظمة العفو الدولية القلق من أن الإجراءات التي تلت إلقاء القبض على أحمد دومة تخالف قانون الإجراءات الجنائية الذي ينص على وجوب قيام وكيل النيابة بتبليغ الشخص الذي يُلقى القبض عليه أو تبليغ محاميه فوراً بالتهمة المسندة إليه، وسبب وضعه قيد الحبس الاحتياطي، ومكان احتجازه.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنكليزية أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات على أن تتيح لأحمد دومة إمكانية الاتصال بعائلته ومحاميه فوراً؛
- ودعوة السلطات إلى فتح تحقيق في الطريقة التي استُخدمت في إلقاء القبض على أحمد دومة، والتي لم يتم بموجبها إعلامه هو أو عائلته أو محاميه بقرار احتجازه، والتهمة المحددة المسندة إليه، ومكان احتجازه؛
- ومناشدة السلطات كي تسقط جميع التهم المسندة إلى أحمد دومة والمتعلقة بممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير عن الرأي؛
- والدعوة إلى إخلاء سبيل أحمد دومة فوراً ودون شروط في حال كانت التهم المسندة إليه نابعة من الاتصال الهاتفي الذي أجراه مع البرنامج التلفزيوني.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 14 يونيو/ حزيران 2013 إلى:

ونسخ إلى:  
نائب وكيل وزارة الخارجية لشؤون

النائب العام:  
طلعت إبراهيم عبد الله



حقوق الإنسان  
حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية الدولية  
والاجتماعية  
وزارة الخارجية  
كورنيش النيل، القاهرة، مصر  
فاكس رقم: +202 2 574 9713  
البريد الإلكتروني:  
Contact.Us@mfa.gov.eg

دار القضاء العالي  
شارع رمسيس، القاهرة، مصر  
فاكس رقم: +20225757165  
<http://www.ppo.gov.eg/contact.html>  
(يرجى كتابة الاسم في المربع الأول،  
وعنوان البريد الإلكتروني في المربع  
الثاني، ومن ثم الرسالة في المربع الكبير)  
المخاطبة: سيادة المستشار

يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المصريين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين  
الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم **العنوان 1** **العنوان 2** **العنوان 3** **رقم الفاكس** **عنوان البريد الإلكتروني** **المخاطبة:**

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

# تحرك عاجل

احتجاز ناشط بتهمة "إهانة الرئيس"

معلومات إضافية

أثناء تحقيق وكيل النيابة في قضية الاتصال الهاتفي مع البرنامج التلفزيوني، اتضح أن أمر ضبط و احضار قد صدر بحق أحمد دومة في قضية مغايرة. وقد صدر الامر من محكمة جنايات جنوب القاهرة بدعوى أن أحمد دومة مطلوب للاستجواب للاشتباه في ضلوعه في الصدامات التي وقعت في حي المقطم في شهر مارس 2013 على مقربة من مقر جماعة الإخوان المسلمين التي تقف وراء حزب الحرية والعدالة. ولقد أخبر محامي أحمد منظمة العفو الدولية أن التحقيقات في هذه القضية لم تبدأ بعد.

الاسم: أحمد دومة  
الجنس: ذكر

التحرك العاجل رقم 13/112، رقم الوثيقة: MDE 12/021/2013، الصادر بتاريخ 3 مايو 2013.